المحاضرة الثامنة: مناهج البحث وأدوات التقييم المستخدمة في علم النفس الإجرامي

1- مناهج البحث في علم النفس الجنائي

يعد المنهج الطريقة المستخدمة من طرف الباحث لدراسة ظاهرة ما و نظرا لكثرتها وتنوعها يمكن تصنيفها حسب عدة معايير إلى:

- حسب المعيار الزمني: المنهج التاريخي والمنهج الواقعي والمنهج التنبؤي.
- حسب المعيار العددي للمبحوثين:دراسة حالة ، المنهج الوصفي.
- حسب معيار متغيرات الدراسة: لمنهج التجريبي والمنهج شبه تجريبي.
- حسب معيار هدف الدراسة: يوجد المنهج الوصفي والمنهج التفسيري.

1.1- **المناهج الوصفية** :تهدف للإجابة على تساؤل أساسي ماذا يحدث ؟وكيف يحدث ؟ ومنها:

1.1.1- **المناهج الاستكشافية:** إجراءاتها تهدف إلى إلقاء الضوء على أهم جوانب إحدى الظواهر واكتشاف أهم المتغيرات التي ترتبط بظاهرة معينة. وبصفة خاصة إذا كان لا يتوافر معلومات مناسبة عن تلك الظاهرة مثل : دوافع تعاطي المخدرات ؟ أهم المشكلات الإدراكية والوجدانية للمدمنين؟.

2.1.1- **الدراسات الارتباطية:** يتم فيها إيجاد مدى التلازم في التغير بين متغيرين أو أكثر.

1.1 .3- **الدراسات الوبائية:** وهذه الدراسات تجري لتحديد مدى انتشار الظواهر الانحرافية في مجتمع من المجتمعات وتحديد تاريخ بداية حدوثها ، وتحديد مدى الأخطار التي يحتمل أن تترتب عليها سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

2.1- **المناهج التفسيرية:** ويكون فيها البحث عن أسباب حدوث ظاهرة من الظواهر وتنقسم هذه المناهج إلى قسمين:

- **مناهج تجريبية:** تقوم على أساس الضبط التجريبي للمتغيرات وإجراء معالجة للتحكم في مقدارها(المتغير المستقل، التابع، المتغيرات الدخيلة)

- **شبه تجريبية:** المقارنة بين مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى وأغلب البحوث في علم النفس الجنائي تستعمل المنهج شبه تجريبي ومثالها دراسة الفروق في السمات الشخصية بين المجرمين العائدين للجريمة والمجرمين الذين يرتكبون الجريمة لأول مرة.

3.1- دراسة الحالة: دراسة حالة المجرم من زوايا مختلفة، وتشمل العديد من المعلومات المتعلقة بالفرد ومنها تاريخ حياة المجرم والحالة الصحية والعقلية أفراد أسرته ونوع العالقات السائدة بين أفرادها والتاريخ الدراسي للمنحرف وقدراته العقلية واستعداداته الخاصة وميوله واتجاهاته وحالته الصحية وسماته الشخصية وغير ذلك من المعلومات، ويستخدم هذا المنهج في دراسة السلوك الإجرامي خاصة حيث يكون المجرم هو الوحدة الأساسية لموضوع الدراسة التي تشمل كل الخصائص النفسية والعضوية والظروف الاجتماعية للمجرم ويتناول الباحث حالة الفرد ويخضعها للدراسة التفصيلية ليتعرف على حياة المجرم في الماضي والجرائم التي ارتكبها والظروف المرافقة لها والآثار المترتبة عنها.

2- أدوات تقييم السلوك الإجرامي:

1.2- مصادر المعلومات في علم النفس الإجرامي:

-السلوك الحالي للمجرم أو المنحرف من خلال ملاحظته وتطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية المختلفة عليه.

-الوثائق الشخصية للمنحرف أو المجرم سواء خطابات أو مذكرات شخصية.

-السجلات المدرسية أو الحكومية.

-ذكريات المجرم أو المنحرف عن حياته وعن طفولته.

-معلومات الآخرين عن حياة المجرم.

-مصادر أخرى كالآباء والأخوة والأقارب والأصدقاء.

2.2- أساليب جمع البيانات في علم النفس الإجرامي: تستخدم في ذلك أساليب متعددة منها:

1.2.2- **الإحصاءات الجنائية المتاحة:** أي وصف الظاهرة الإجرامية رقميا خلال فترة زمنية معينة، ومحاولة ربط ذلك بالعوامل المختلفة التي قد تكون دافعا إليها مثل الجنس والسن والظروف الاقتصادية والسياسية...إلخ والتقدير النسبي لمدة زيادة حالات السلوك الإجرامي أو نقصانها وخصائص الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم وهي نقطة البداية في الكثير من الدراسات وهي تعد نقطة البداية في كافة الدراسات التي تتم ومنها إحصاءات الشرطة وإحصاءات المحاكم وإحصاءات السجون وهناك صعوبات عامة تتعلق بها منها:

- تباين تقسيم الدول للجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات تبعا لعادات وتقاليد كل شعب

-بالنسبة لإحصاءات الشرطة : لا تكون دقيقة نظراً لعدم اكتشاف بعض الجرائم التي تحدث، وكذلك البلاغات الكاذبة التي تبلغ عن جريمة وتسجل في حين أنه لا توجد جريمة في الواقع، كذلك عدم إبلاغ الشرطة عن بعض الجرائم ، كذلك عدم تسجيل بعض الجرائم في الشرطة لمكانة

مرتكبيها الاجتماعية، وكذلك هروب بعض المجرمين خارج البلاد وبذلك لا تكون الإحصاءات الموجودة بأقسام الشرطة دقيقة.

– إحصاءات المحاكم: وهذه الإحصاءات لا تكون دقيقة للأسباب التالية، تبرئة بعض المتهمين لعدم كفاية الأدلة، تبرئة بعض المتهمين لعدم دقة الإجراءات، عدم اعتراف أهل المجني عليه على الجاني رغبة منهم في الأخذ بالثأر فيما بعد، ولهذا لا تكون إحصاءات المحاكم دقيقة.

–إحصاءات السجون: وترجع عدم الدقة فيها للأسباب التالية: صدور عفو عن بعض المجرمين ، هروب بعض المجرمين من تنفيذ الأحكام، إيقاف تنفيذ الأحكام على بعضهم.

2.2.2– الملاحظة: لها دور فعال في هذا المجال خاصة في تقدير سمات

الشخصية سواء كان ذلك في عيادة نفسية أو في مركز توجيه أو في السجون أوفي مكتب توظيف أو في مواقف الحياة الطبيعية، وهذا من خلال مواقف يتم ترتيبها بحيث يمكن من خلالها ملاحظة السلوك المراد قياسه. وتتطلب من الأخصائي أن يلاحظ الحالات ويسجل كل ما يصل إليه من معلومات. وتشمل ملاحظة المجرم شكليا ونوع الجريمة. ومنها:

– الملاحظة البسيطة: تستخدم من أجل جمع المعلومات عن الظاهرة موضوع البحث، من خلال مشاهداتها ومراقبتها دون استخدام معدات أو أجهزة فنية.

– الملاحظة العلمية المنظمة: في هذا النوع من الملاحظة يستعين الفاحص بأجهزة ومعدات تساعده على جمع المعلومات كأجهزة التصوير والقياس والتسجيل والتحليل، وهي منظمة وليست عرضية .

3.2.2- المقابلة: وهي لقاء يتم بين شخصين (الفاحص) ومجموعة أشخاص(المفحوص) ويكون الهدف منها الكشف عن جوانب معينة في شخصية الأفراد لا نستطيع الوصول إليها بالطرق الأخرى. ومنها:

- المقابلة استفهامية : يتم فيها معرفة قدر معين من المعلومات عن سمات شخصية الفرد المفحوص.

- المقابلة العلاجية: ويتم فيها التأثير في عدد من العمليات النفسية لدى بعض المجرمين ذوي الاضطرابات السلوكية في اتجاه يقربهم من الشفاء أو التخفيف من حدة هذه الاضطرابات.

- المقابلة المعرفية: تستخدم لمساعدة الشهود في تقديم إفادتهم بطريقة موضوعية وصادقة ، فالطريقة التقليدية المعروفة لرجال الشرطة والمحامين يتم فيها إعطاء الشاهد الوقت الكافي للتفكير بالواقعة وتذكر تفاصيلها ويتبعون هذا بعدد من الأسئلة المحددة للحصول على المعلومات المطلوبة، بينما لمقابلة المعرفية تتطلب من الشاهد القيام بالإجراءات التالية:

- إعادة التفكير بعناصر الحادثة مثل الأصوات والروائح والمشاعر التي سادت وقت الحادث.

- تذكر الحادثة بطريقة غير متسلسلة زمنيا أو عكسية.

- ذكر جميع عناصر الحادث بغض النظر عن أهمية كل عنصر ومنه فهي تسمح له بمراجعة الحادث دون تدخل الأسئلة التي توجه الذاكرة حسب طبيعة السؤال وتترك الحرية للتذكر الحر المنظم والموجه بطريقة غير مباشرة، وقد حسنت هذه الإستراتيجية فرص التذكر بنسبة -70 % 40مقارنة بالطريقة القديمة.

4.2.2- الاختبارات النفسية: هي من الأدوات الأساسية للأخصائي في علم النفس لتقييم الشخصية كاختبارات الذكاء واختبارات الشخصية ومنها:

– الاختبارات الإسقاطية: يمكن بواسطتها الكشف عن دوافع الفرد ورغباته وحاجاته باستخدام مثيرات مثل اختبار الروشاخ للكشف عن أنماط الشخصية وسماتها ، والاضطرابات النفسية التي يعاني منها المجرم، اختبار تفهم الموضوع للكشف عن الخلل النفسي الذي يعاني منه ويعود إلى اضطراب في الشعور لديه بشقيه الغريزي والعاطفي الذي ينعكس بالضرورة على ميوله ودوافعه.

– الاختبارات الموضوعية: كتلك التي تقيس القدرات العقلية والذكاء والذاكرة، وتطبق بصورة فردية أو جماعية مثل مقياس بينيه، مقياس وكسلر.

– اختبارات التداعي اللفظي: أداة نفسية هامة تساعد في التحقيق مع المتهم حيث يقوم التداعي على أساس أن لفظا ينبه في الذهن لفظا آخر على أساس تداعي المعاني وهو تنبيه الأفكار أو الخواطر بعضها بعضا لارتباطها في العقل برابطة فكرية مشتركة بسبب التلازم أو التعاقب أو التشابه، حيث يطلب من الشخص المشتبه أن يلفظ أول كلمة ترد إلى ذهنه بعد أن يسمع كل كلمة من الكلمات المقروءة له من قائمة تحتوي 100كلمة منها30 متعلقة بالجريمة والأخرى لا عالقة لها بتلك الجريمة، على أن يكون جوابه بأسرع ما يستطيع فتسجل الأجوبة مع الزمن المستغرق للإجابة فإذا تبين أن الأجوبة لها عالقة بالجريمة فذلك يدل على صلته بها.

3.2– أساليب الكشف عن الاستعداد الإجرامي: اعتبارا من أن الاستعداد الإجرامي حسب دي توليو يضم عناصر وراثية وأخرى بيئية، قد تشكل الميل نحو السلوك الإجرامي الناشئ عن نقص أو خلل يصيب الفرد في تكوينه العضوي أو النفسي، فيؤدي إلى غلبة الغرائز الأساسية الفطرية على

القوة المانعة منها، فالكشف عنه يستلزم حتما فحص الشخصية الإجرامية من ثلاث نواحي:

– الفحص الخارجي: فحص أعضاء الجسم الخارجية للوقوف على ما إذا كانت ذات تكوين طبيعي و استكشاف ما بها من شذوذ ويدخل فيه تعيين الجنس (Race) ومحاولة والكشف عما يوجد به من عيوب خلقية وتشوهات مثل تلك التي توجد بالرأس والجبهة.

– الفحص الداخلي: للوقوف على ما بأجهزة الجسم المختلفة من خلل(لجهاز الهضمي، العصبي، الدوري، البولي، التناسلي..) وأيضا الجهاز الغدي خاصة الغدة الدرقية حيث ثبت علميا أن الخلل في إفرازات الغدد بالنقص أو بالزيادة يؤثر على الحالة النفسية للفرد، وبالتالي على مسلكه الشخصي العام.

– الفحص النفسي: بهدف الكشف عن الحالة النفسية وما يصيب غرائز الفرد وميوله من خلل أو اضطراب، حيث أكد دي توليو أن العديد من المجرمين يتميزون بسمات نفسية خاصة لا توجد لدى غير المجرمين أهمها شذوذ الغرائز(غريزة التملك المرتبطة بارتكاب جرائم الأموال)، شذوذ غريزة الاقتتال والدفاع المرتبطة بارتكاب جرائم الدم ، تميز المجرمون من الناحية النفسية بضعف التعلق بالمثل العليا وضعف القوى المانعة من الجريمة، مما ينجم عنه الشعور بالارتياح عقب ارتكاب أو على الأقل عدم الشعور بالذنب .

وهذه الاختلالات العضوية الخارجية أو الداخلية أو النفسية تزيد من عمل قوى الدفع للجريمة وترفع حالة الاستعداد الإجرامي لدى الفرد، بحيث إذا ما التقى هذا الأخير بعوامل خارجية محفزة ومفجرة تفاعل معها واندفع الشخص نحو الإجرام.

4.2- الفحوصات المطبقة على المجرمين: يخضع المجرمين إلى فحوصات مختلفة تشمل:

- الفحص الطبي العام: يتناول جسم المجرم والوقوف على صحته الجسمية والعاهات لديه وفي حالة وجود عجز جسمي نبحث في تأثيره على تكوين السلوك الإجرامي، مع دراسة مراحل النمو الطبيعية وغير الطبيعية لمختلف الوظائف العضوية لجسم الحالة إضافة إلى فحص الحالة العقلية.

- الفحوصات البيو كيميائية: دراسة وظائف الغدد الصماء ومدى تأثير إفرازاتها الهرمونية على تكوين السلوك الإجرامي.

- الفحوصات العصبية: فحص الجهاز العصبي للمجرم حيث أثبتت الدراسات وجود عالقة قوية بين الجهاز العصبي للإنسان وسلوكه.

- الفحوصات النفسية والعقلية : فحص الحالة النفسية للمجرم من خلال الاختبارات النفسية للتعرف على مدى قدرته الاحتمالية نتيجة مواجهه القيود والضغوط الاجتماعية عندما يريد تحقيق رغباته وميوله، وفي حالة أعيق عن تحقيق ذلك يظهر ردود فعل على شكل اعتداء عنيف على الآخرين وعلى الذات وفحص الجانب العاطفي يظهر درجة تمرده على القيم والقيود الاجتماعية وعلى القانون والتقاليد السائدة في المجتمع.

- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجرم: القيام بتحقيق اجتماعي يتناول فيه شخصية المجرم وحالته المادية والأسرية والاجتماعية.

3- بعض الإشكالات المنهجية في دراسة السلوك الإجرامي: على دارس هذا السلوك الانتباه إلى وجود بعض الإشكالات المنهجية قد تؤثر في دراسته منها:

– عدم التأكد من دقة الإحصاءات الجنائية.

– عدم استناد البحوث إلى نظرية علمية متماسكة.

–عدم صدق البيانات التي يتم الحصول عليها بسبب:

–عدم الثقة في البيانات الخاصة بالمسجونين التي يدلون بها للباحث لخوفهم من أن تكون هذه البيانات إعادة للتحقيق معهم أو لرغبتهم في تبرئة أنفسهم.

–عدم استخدام مجموعات ضابطة لنعرف هل هذه السمات تخص المجرمين فقط أم أنها توجد لدى العاديين والمجرمين، وكذلك لمعرفة هل هذه الخصائص توجد لدى المجرمين في جريمة معينة أم شائعة لدى المجرمين في كل أنواع الجرائم.

–عدم كفاءة الأدوات المتاحة وذلك للأسباب التالية:

– معظم الأدوات تم تقنينها على الأسوياء أو المرضى النفسيين ولم تقنن على المجرمين.

–قد يتم الاعتماد معظم البحوث على باحثين مساعدين ليس لديهم خبرة كافية في تطبيق الأدوات.

– الأدوات تم تقنينها على بيئات مختلفة وهذه البيئات لا تتفق فيما بينها.

– عدم التمثيل الجيد لعينات المجرمين ويرجع ذلك إلى عدم وجود بعض المجرمين داخل السجون.